

# جمعية العلوم الاقتصادية السورية جمعية العلوم الاقتصادية السورية



ص.ب : 2979 – فاكس 2325462  
هاتف : 2324427 - 2325461 - دمشق  
موقع الجمعية على الأنترنت  
<http://www.syrieneconomy.com>

## ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون

حول بعض تداعيات  
الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة  
دمشق 2009/2/3 \_ 2009/5/26

الخطبة الخمسية العاشرة  
الحصيلة .... والتوقعات  
أ. عبد الله الدردي

1  
2009/2/3

# الخطة الخمسية العاشرة الخصيلة والتحديات

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

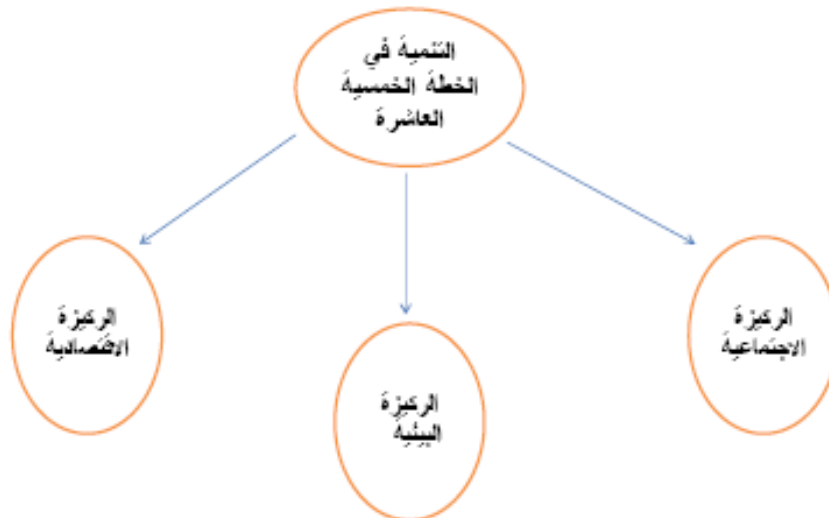
1

# أساسيات في الخطة

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٢

## ركائز التنمية في الخطة



رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٣

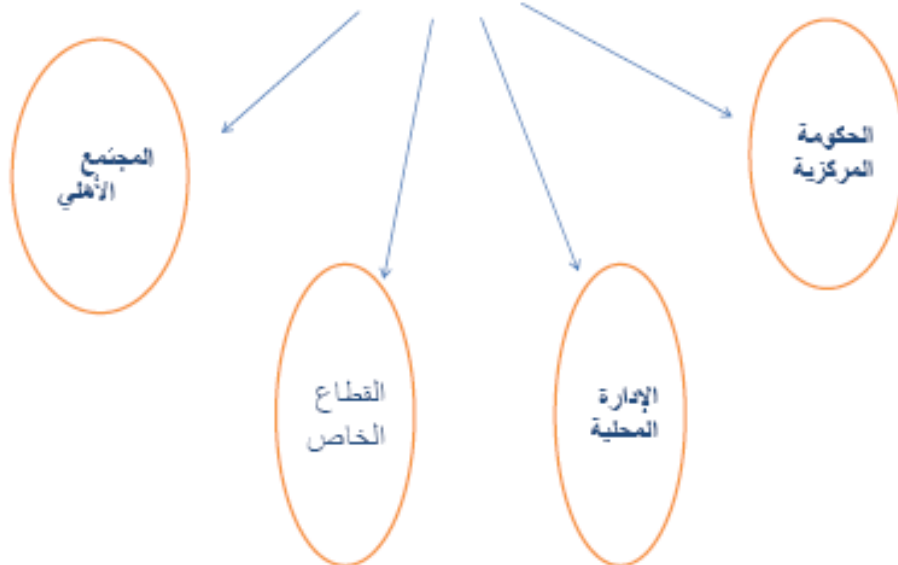
## مزايا الخطة الخمسية العاشرة

- **خطة وطنية:** يقابلها خطط إقليمية ومحلية محورها المواطن
- **التخطيط التأسيري:** الذي تبنته الخطة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي
- **النهج التشاركي:** حيث أقيمت الخطة لجميع أصحاب الأدوار في صياغة أهدافها
- **الاستشراف المستقبلي:** واعتمده الخطة كإطار مرجعي
- **نظام وطني للأولويات:** يتم على أساسه اختيار المشروعات
- **النمذجة:** واستخدمت لتحليل معدلات النمو والاستثمار
- **خريطة للفقر:** والغاية منها معالجة جوانب العدالة الاجتماعية
- **توزيع الأدوار:** حيث أوضحت الخطة مسؤوليات المعنيين فيها في مجال الإعداد والتنفيذ
- **ترابط الإعداد والتنفيذ**

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٤

## أصحاب الأدوار في الخطة



رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٥

## دور الحكومة المركزية

- الإشراف على إدارة دفعة عملية التنمية
- توفير البيئة الاستثمارية الملائمة
- مراقبة احتمالات فشل السوق
- تحمل المسؤوليات الاجتماعية

## دور الإدارة المحلية (المحافظات)

- البرامج الوطنية المتعلقة بسياسات التشغيل والحد من الفقر، تنظيم السكان، تمكين المرأة، محو الأمية
- المشروعات الإستراتيجية الوطنية ومشروعات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية
- بناء القدرات المحلية لتطبيق خطط التنمية لكل محافظة وعبر المحافظات ضمن إطار الخطط الإقليمية
- توسيع المشاركة

## دور المجتمع الأهلي في الخطة

- إنجاز برامج الإصلاحات الاجتماعية المختلفة.
- تعبئة المشاركة الشعبية وصيغ العمل الجماعي.
- برامج التعبئة الاجتماعية لتوليد فرص جديدة للعمل.
- برامج رقابة على السوق.
- تنفيذ خطط التنمية الإقليمية والمحلية.
- التخفيف من الفقر.

## دور القطاع الخاص

المشاركة في إعداد وتنفيذ الخطة إلى جانب باقي المعنيين في إطار منهجية وطنية شاملة لذلك

## البعد الاستراتيجي للخطة الخمسية العاشرة

- الاستثمار في الإنسان
- التركيز على البحث العلمي والتقانة
- تطوير الإنتاجية
- الاقتصاد المنتج للقيمة المضافة العالية
- العدالة في توزيع الدخل
- الحفاظ على البيئة
- علاقات دولية اقتصادية متوازنة

## قراءة في سيناريوهات الخطة

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

١١

### سيناريو النمو

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٥,٩٨	٥,٥٨	٣,٨	السيناريو الأول
٤,٧١	٤,٤٣	٣,٨	السيناريو الثاني
٦,٣٣	٥,٢٠	٦,٠٣	النمو الفعلي

مع انطلاق الخطة وُضعت عدة سيناريوهات للنمو الاقتصادي في سورية مبنية على أهداف الخطة والإمكانات والموارد المتاحة وبالرغم من أن معدل النمو الفعلي في العام الأول من الخطة انخفض عما كان عليه في العام الأخير قبلها إلا أنه عاد للزيادة بشكل جيد في العام ٢٠٠٧ ومن الملاحظ حسب الجدول المرفق أن النمو الفعلي ينسجم تماماً في العامين الماضيين مع السيناريو الأول للنمو (السيناريو التفاؤلي)

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

١٢

## سيناريو نمو الصناعة التحويلية

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١٠,٥٣	١٣,١٧	-١,١٦	سيناريو ١
١٠,٢٩	٩,٨٥	-١,١٦	سيناريو ٢
٢٥,٢٥	٤,٤٥	١٩	النفطي

تعتبر الصناعة التحويلية من منظور الخطة الخمسية العاشرة قاطرة النمو الاقتصادي في سورية باعتبارها تحتوي على النسبة الأكبر من القيمة المضافة الحقيقية بين القطاعات الاقتصادية ومن الجدول يبدو أن النمو الفعلي في قطاع الصناعة التحويلية كان أقل مما هو مطلوب في عام ٢٠٠٦ إلا عاد لينمو بقوة في عام ٢٠٠٧ بشكل يتجاوز ما هو مخطط في أحسن سيناريو ويبدو أن تأثير التطورات الجديدة خصوصاً إقامة المدن الصناعية أثر بشكل واضح على تطور الصناعة التحويلية مما يستدعي الاستفادة من تجربة المدن الصناعية وتعميمها على موضوع المناطق الصناعية المطورة

## سيناريو نمو الصناعة الاستخراجية

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٠٢,٣٣	٠٢,٢٤	٠٢,٩١	السيناريو ١
٠٢,٣٣	٠٢,٢٤	٠٢,٩١	السيناريو ٢
٠٨,٤	٠٤,٥	٠٨,٢	القطر

يبين الجدول مدى تراجع معدل نمو ناتج الصناعة الاستخراجية بالأسعار الثابتة وهذا يعكس التراجع الواضح في الإنتاج النفطي في السنوات الأخيرة وعليه فإن سورية لم تعد تبدأ نفطياً وبالرغم من أن هذا ليس إيجابياً بالمطلق إلا أنه يدفع نحو زيادة الاعتماد على القطاعات غير الربعية والقابلة للديمومة والاستمرار.

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

١٤

## سيناريو نمو التجارة

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١٢,٨٥	٧,٥٧	٢	السيناريو ١
٩,٤٤	٥,١٣	٢	السيناريو ٢
١٥,٤٣	٠٥,١٧	٧,٩	القطر

إن المقصود بالتجارة هنا هي تجارة الجملة والمفرق مضافاً إليها السياحة ويبدو أن قطاع التجارة شهد انخفاضاً في عام ٢٠٠٦ ناجم بشكل كبير عن الأوضاع الإقليمية والدولية في ذلك العام لكن في العام ٢٠٠٧ عاد هذا القطاع المهم إلى النمو بشكل أفضل مما هو وارد في الخطة لنفس العام وعلى العموم يعتبر قطاع التجارة من القطاعات سريعة التأثير بالظروف المحيطة ولذلك فهو يحتاج إلى إجراءات دائمة ومستمرة لتشجيعه ودعمه خصوصاً وأنه يشكل ٢٠% من الناتج في عام ٢٠٠٧.

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

١٥

## سيناريو نمو المال والتأمين والعقارات

٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٩,٦٨	٨,٨٣	سيناريو ١
٦,٦٦	٧,٠٢	سيناريو ٢
١١,٩٩	٠,٨٩	النقى

من الملاحظ الارتفاع الكبير في معدل نمو قطاع المال والتأمين والعقارات في عام ٢٠٠٧ قياساً بالوضع في عام ٢٠٠٦ ويعود هذا إلى الزيادة الكبيرة في حجم العقارات في عام ٢٠٠٧ وإحداث عدد كبير من الفروع المصرفية وشركات التأمين التي دخل معظمها في العام المذكور سورية لأول مرة ويعتبر قطاع المال والتأمين والعقارات من القطاعات الجديدة والواعدة في سورية

## سيناريو حصة الفرد من الناتج

٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٣,٤٤	٣,٠٤	سيناريو ١
٢,٢	١,٩٢	سيناريو ٢
٥,٠٥	١,٩٥	القطر

إن معدل نمو حصة الفرد من الناتج تحسن في عام ٢٠٠٧ عما هو مطلوب في الخطة وهذا عوض عن انخفاضه في عام ٢٠٠٦ وبما أن معدل النمو السكاني كان مستقرًا (٢,٤%) في العامين الأخيرين فإن ارتفاع معدل نمو الناتج في عام ٢٠٠٧ قياساً بالعام ٢٠٠٦ هو الذي تسبب في زيادة نمو حصة الفرد من الناتج.

## سيناريو التجارة الخارجية

السيناريو ٢	السيناريو ١	
٣٣	٣٤	الصادرات
٣٨	٣٩	المستوردات
٥	٥	العجز

نسب التجارة الخارجية إلى الناتج حسب سيناريوهات الخطة

٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٤٤,٩٦	٤١,٦٩	الصادرات
٥٣,١٥	٤٣,٨٤	المستوردات
-٨,١٩	-٢,١٥	العجز

نسب التجارة الخارجية إلى الناتج في العامين الأولين من الخطة

تظهر مؤشرات التجارة الخارجية أن نسبة الصادرات إلى الناتج أكبر مما هو مخطط بموجب سيناريوهات الخطة لكن مع ذلك كانت أيضاً نسبة الواردات إلى الناتج أعلى من المخطط أما عجز الميزان التجاري فكان في عام ٢٠٠٦ أقل مما هو مسموح في الخطة وإن كان تجاوز ذلك في عام ٢٠٠٧ وما سبق يعتبر استجابة لحالة الانفتاح وتحرير التجارة المتسارع الذي تشهده سورية

## سيناريو الاستثمار

٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٢٤	٢٤	سيناريو ١
٢٦	٢٤	سيناريو ٢
٢٣	٢٤	الاستمرار
٢٣	٢٣	النقص

يبدو أن معدلات الاستثمار إلى الناتج تتوافق تقريباً مع ما هو موضوع في الخطة للعامين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ومع الاستمرار باتخاذ إجراءات تشجيع الاستثمار وإزالة العوائق الإدارية والفنية التي تعوقه فإن من الممكن المحافظة على وتيرة الاستثمار ضمن النسب المطلوبة في الخطة لكن في الوقت نفسه يجب رفع كفاءة الاستثمار لتحقيق الغاية منه دون الحاجة لزيادة حجم الاستثمارات، أي أن تحسين كفاءة الاستثمار هو السبيل لتعويض أي نقص في كميته

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

١٩

## سيناريو البطالة

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٩,٦	١١,٦	١٢,٥	السيناريو ١
١١,٨	١٢,٤	١٢,٥	السيناريو ٢
٨,١	٨,٧	٨,٩	النقص

لقد كانت البطالة من المشاكل ذات الأولوية عند وضع الخطة الخمسية العاشرة بسبب المؤثرات التي كانت تدل على احتمال زيادتها بشكل متسارع خلال سنوات الخطة وعليه تم الإشارة في الخطة على ضرورة خلق حوالي ١,٢٥٠ مليون فرصة عمل لمواجهة الطلب على العمل وضبط البطالة عند حدود ٨% في المتوسط خلال سنوات الخطة ومن الجدول أعلاه ما زالت نسب البطالة أفضل مما مسموح في الخطة وهذا يستوجب العمل الدؤوب لتشجيع الاستثمار في سورية بهدف خلق المزيد من فرص العمل وتخفيض معدل البطالة إلى أدنى حد ممكن.

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٢٠

## سيناريو عجز الموازنة

المليون	المليون		٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٢٩	٢٩	الإيرادات	٢٢,٧٢	٢٥,٦٠	الإيرادات
٣٣	٣١	التفقات	٢٥,٧٧	٢٩,٠٧	التفقات
-٤	-٢	عجز الموازنة	-٣,٠٥	-٣,٤٦	عجز الموازنة

نسب مكونات الموازنة وعجزها حسب العملة

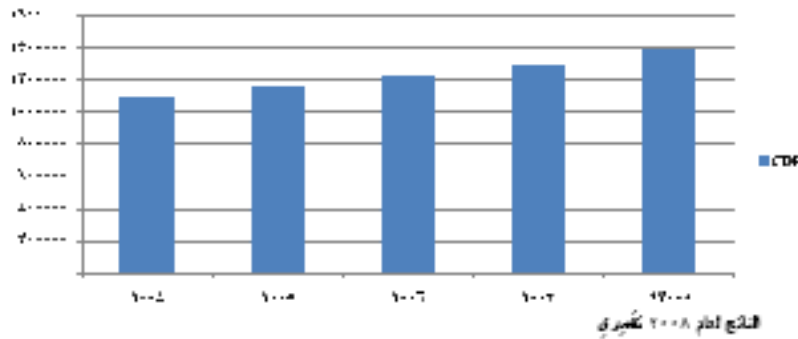
مكونات الموازنة وعجزها في الدالين الأولين من العملة

يبدو من الجدول أن الإيرادات الفعلية تتحرف عما هو وارد في سيناريوهات الخطة بشكل أكبر من انحراف النفقات وبشكل عام يبدو أن عجز الموازنة يتقارب مع مرامي الخطة وهذا يعود إلى إتباع سياسة مالية مدروسة تدعم التوافق مع الخطة بهدف الوصول إلى أهداف اقتصادية أعمق تعتبر الموازنة أحد أدوات تحقيقها

## الوضع الاقتصادي الراهن

## الناتج المحلي الإجمالي

GDP



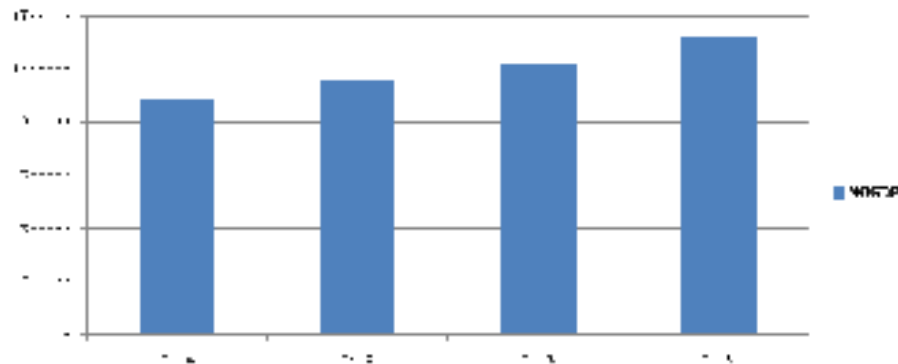
تحقق في السنوات الأخيرة ازدياداً مضطرباً في نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو السنوي الوسطي للنمو حوالي 6% وهذا ينسجم مع الأهداف المرحلية الموضوعية في الخطة لهذه الفترة

مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٣٣

## الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

Non Oil GDP

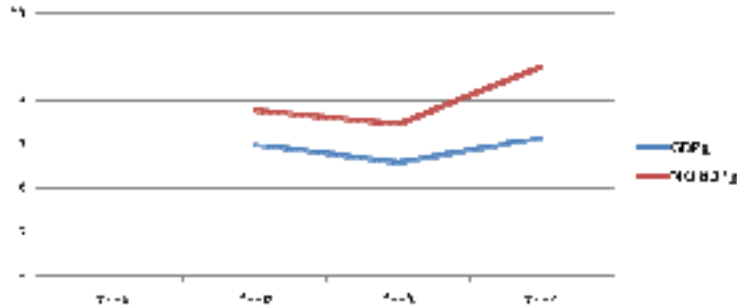


بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حوالي 8% كمعدل سنوي وسطي خلال الفترة المدروسة وهو ما يتجاوز بشكل ملحوظ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على أن القطاعات غير النفطية هي التي تلعب الدور الأساسي في النمو الاقتصادي وهذا مؤشر إيجابي لأن القطاعات غير النفطية تحتوي على القيمة المضافة الأعلى ويعول عليها تخفيف تأثيرات تراجع إنتاج النفط في سورية

مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٣٤

## مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي (مع وبدون النفط)

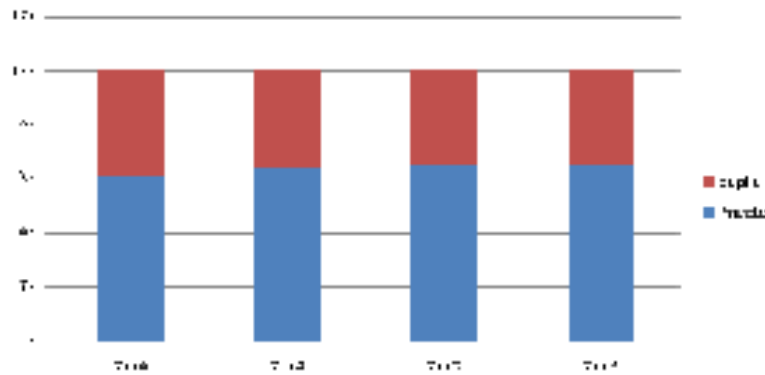


يظهر مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي على مدى التوافق بينهما ولكن يبدو أن الفجوة تتسع لحساب نمو الناتج غير النفطي مما يؤكد على أن القطاعات غير النفطية هي التي تدفع النمو في سورية بشكل فعلي

ورئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٧٥

## مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج

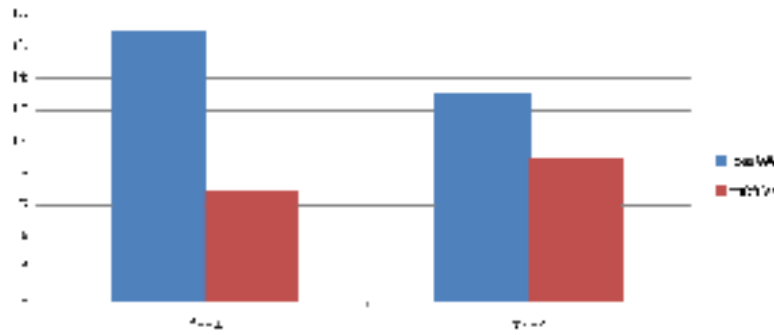


يبدو بوضوح زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج مقارنة بمساهمة القطاع العام في الفترة المدروسة وهذا يعود إلى استجابة القطاع الخاص للتطورات التشريعية والإدارية في سورية في السنوات الأخيرة والتي فسحت المجال واسعاً أمام النشاط الخاص في العمل الاقتصادي (قانون الاستثمار، القوانين الضريبية، المدن الصناعية، ...)

ورئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٧٦

## تطور مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية في الناتج

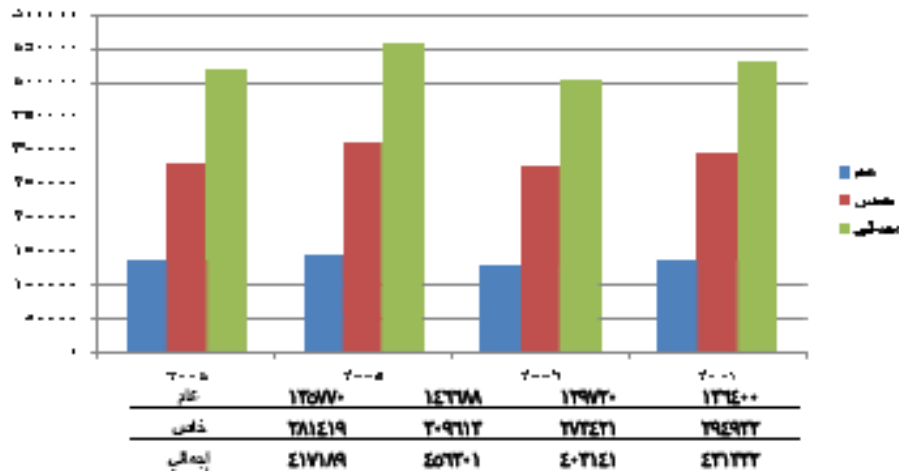


يبين الشكل تراجع حصة الصناعات الاستخراجية من ١٧% في عام ٢٠٠٤ إلى ١٣% في عام ٢٠٠٧ مقابل زيادة حصة الصناعة التحويلية من ٧% إلى ٩% خلال نفس الفترة، وهذا يعود إلى تراجع إنتاج سورية من النفط في السنوات الأخيرة وتحسن الإنتاج الصناعي غير النفطي إثر التغيرات الجديدة والمتملة ببعض المستجديات كازدياد التوجه نحو إحدات المدن الصناعية المتكاملة ذات الأنظمة الإدارية الميسرة

دراسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٢٧

## تطور الاستثمار



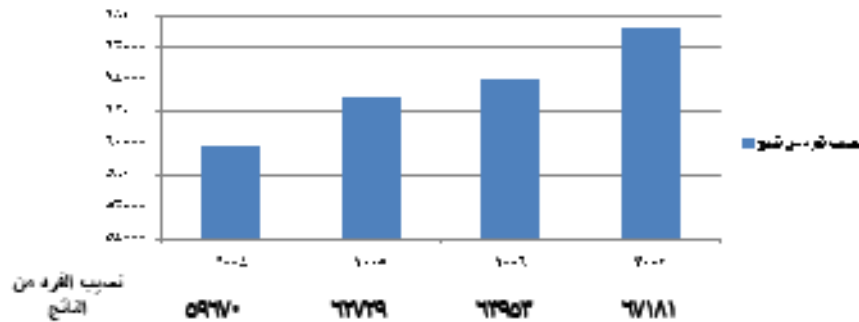
خلال الفترة المعطاة يظهر نمو ملحوظ في معدل الاستثمار يشقيه العام والخاص في عام ٢٠٠٥ بلغ حوالي (٨% و ١٠%) لكل منهما على التوالي كما يظهر الانخفاض الواضح في معدل الاستثمار في عام ٢٠٠٦ للقطاعين (نمو سالب) ثم عودة النمو القوي للاستثمار في عام ٢٠٠٧ (٥% و ٨%) لكلا القطاعين على التوالي، ولا بد من الذكر أن مناخ الاستثمار في سورية ما زال بحاجة إلى التطوير لدفع نمو الاستثمار قديماً باعتبارها الألية الضرورية لحل العديد من مشاكل البطالة والفقر والتنمية

دراسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٢٨

## تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

### نصيب الفرد من الناتج



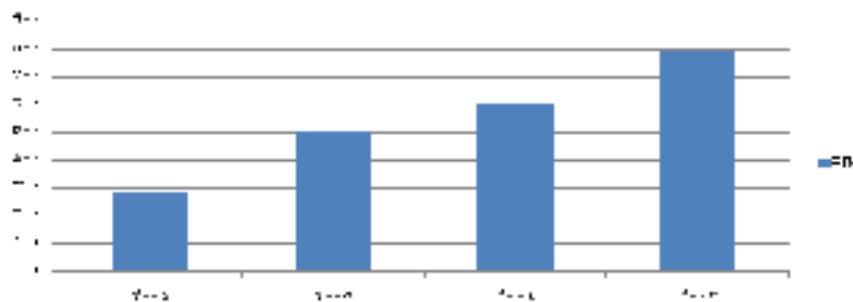
بالرغم من التزايد السكاني بمعدل يتجاوز ٢,٣% في الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) ازدادت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ بمعدل ١٣% في العام ٢٠٠٧ عنها في العام ٢٠٠٤، مما يشير إلى تطور استثمار الموارد المتاحة في الاقتصاد السوري وتخطي التأثير السلبي للنمو السكاني على حصة الفرد من الناتج

مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٢٤

## الاستثمار الأجنبي المباشر

### FDI



تشهد سورية تزايداً ملحوظاً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي وصل في عام ٢٠٠٧، إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام ٢٠٠٤. مما يؤكد أن سياسة الانفتاح الاقتصادي وإجراءات تشجيع الاستثمار التي يعتبر أهمها مرسوم الاستثمار رقم ٨/ والإصلاحات الضريبية (المرسوم ٥١). نجحت في تطوير الاستثمار الأجنبي في سورية الذي استقطب قطاع السياحة ٥٠% منه، وصافي استثمار شركات النفط الأجنبية ١٧%، المصارف الخاصة والإسلامية ١٣%، المشاريع الاستثمارية المشملة وفق القانون رقم ١٠ وتعديلاته ١٧%، وشركات التأمين الخاصة ٣% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٢٥

## الميزان التجاري

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الميزان النقطي
٢٠٠٤	٣٤٦,١٤	٣٨٩,٠٠٠	-٤٣,٠٠٠	١٤٥٨٣٩
٢٠٠٥	٤٢٤٣,٠٠	٥,٥٠,١٢	-٧٨,٠٠٠	٨٩١٤٧
٢٠٠٦	٥,٥٠,١٢	٥٣١,٠٠٠	-٢٦,٠٠٠	٦٥٨٤٤
٢٠٠٧	٥٧٩,٣٣	٦٨٤,٥٥٦	-١,٥٥٢٣	-٤٢٣,٠٠

### ملاحظات على التجارة الخارجية:

- منذ العام ٢٠٠٤ تتفوق الصادرات غير النفطية على الصادرات النفطية
- تصل الواردات النفطية إلى حوالي ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ حيث تحول الميزان التجاري النقطي إلى سالب لأول مرة .

دراسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٣١

## التركيب النسبي للصادرات والواردات

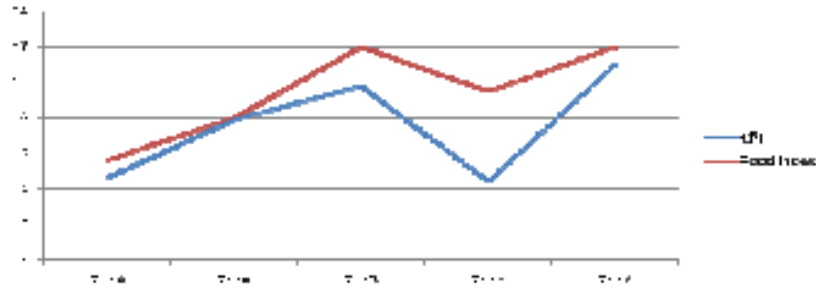
السنة	الصادرات			الواردات		
	خام	نصف مصنعة	مصنعة	خام	نصف مصنعة	مصنعة
٢٠٠٤	٥٩,٩	١٤,٨	٢٥,٣	١٠,٦	٤١,٩	٤٧,٥
٢٠٠٥	٧,٠	٨	٢٢	٨,٣	٣٨,٣	٥٣,٤
٢٠٠٦	٤٣	١١	٤٦	٨,٥	٣٤,٥	٥٧
٢٠٠٧	٤٤,٣	١٥,١	٤٠,٦	٧,٨	٣٥	٥٧,٢

- ارتفعت نسبة السلع المصنعة من إجمالي الصادرات السورية لترتفع من ٢٥,٣% إلى ٤٠,٦% عام ٢٠٠٧
- بالمقابل انخفضت نسبة المواد الأولية من إجمالي الصادرات من ٥٩,٩% عام ٢٠٠٤ إلى ٤٤,٣% عام ٢٠٠٧ .
- انخفضت نسبة الواردات من المواد الخام من ١٠,٦% عام ٢٠٠٤ إلى ٧,٨% عام ٢٠٠٧ بسبب السياسات التجارية الجديدة الهادفة إلى تخفيض نسبة المواد الخام من إجمالي الواردات لزيادة السلع الوسيطة وتامة الصنع التي تعتبر أساسية في تطوير الإنتاج السوري.

دراسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٣٢

## التضخم



CPI	٤,٦	٧,٩	٩,٨	٤,٤	١١
Food Index	٥,٦	٨	١٢	٩,٥	١٢

نلاحظ أن التضخم السنوي خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢) حسب مؤشر أسعار المستهلك CPI يتجه صعوداً لظروف داخلية وخارجية لكنه ظل من مرتبة الرقم الواحد حتى العام الأخير ويبدو أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية كانت أكبر من الزيادة في المؤشر العام للأسعار، الأمر الذي زاد من شعور المواطنين بالتضخم بسبب أهمية مكون الغذاء في إنفاق المستهلكين والذي يصل إلى ٤٦% في حالة الخمس الثاني (الشريحتين الثالثة والرابعة) من المواطنين.

دراسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٣٣

## مؤشرات أداء الأعمال

ترتيب سورية ضمن تقرير البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال

المؤشر	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	التغير بين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
سهولة أداء الأعمال:	١٧٥/١٣٠	١٣٨/١٧٨	١٨١/١٤٧	١+
• بدء نشاط تجاري	١٤٨	١٦٦	١٢٤	٤+
• استخراج التراخيص	٨٣	١٢٤	١٣٢	٨-
• توظيف العاملين	٦٨	١٢٦	١٢٢	٤+
• تسجيل الملكية	٨٧	٨٦	٧١	١٨+
• الحصول على الائتمان	١٥٦	١٥٨	١٧٨	٢٠-
• حماية المستثمرين	١٠٥	١٠٧	١١٣	٦-
• دفع الضرائب	٦٧	١٠٢	٩٩	٣-
• التجارة عبر الحدود (الخارجية)	١١١	١٢٧	١١١	١٦+
• إنفاذ العقود	١٧١	١٧١	١٧٤	٣-
• تصفية النشاط التجاري	٧٧	٧٧	٨٤	٧-

دراسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٣٤

## • تابع مؤشرات أداء الأعمال

- تقدمت سورية عام ٢٠٠٨ بفارق نقطة واحدة عن عام ٢٠٠٧ في تقرير البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال
- يظهر الجدول أن الإصلاحات الرئيسية في سورية تمت في بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية والتجارة الخارجية ، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الترتيب النهائي لسورية حيث تقدمت نقطة واحدة عن ترتيبها في العام الماضي
- وبمقارنة سورية مع الدول المجاورة والإمارات العربية المتحدة نجد أن الدول المجاورة قد تراجع ترتيبها، حيث تراجع ترتيب إسرائيل عام ٢٠٠٩ بفارق نقطة واحدة عن عام ٢٠٠٨ وتراجع ترتيب الأردن بفارق ٢١ نقطة كما تراجع ترتيب لبنان بفارق ١٤ نقطة وتركيا بفارق نقطتين، بينما ارتفع ترتيب الإمارات العربية المتحدة بفارق ٢٢ نقطة

دراسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٥٥

## مؤشرات التنافسية

المؤشر	٢٠٠٧	٢٠٠٨	التغير
مؤشر تنافسية:	١٣١/٨٠	١٣٤/٧٨	٢+
• مؤشر المؤسسات العامة والخاصة	٦١	٥٤	٧+
• مؤشر البنية التحتية	٧٤	٧٤	٠
• مؤشر الاتصال الكلي	٦٨	٦٣	٥+
• مؤشر الصحة والتطعيم	٦٦	٧٠	١-
• مؤشر التطعيم العالي والتدريب	١٠٤	١٠١	٣+
• مؤشر كفاءة أسواق السلع	٨١	٩٢	١١-
• مؤشر كفاءة أسواق العمل	١١٧	١٢٣	٦-
• مؤشر كفاءة الأسواق المالية	١١٦	١٢١	٥-
• مؤشر الجاهزية التكنولوجية	١٠٦	١٠٧	٢+
• مؤشر حجم الأسواق	٦٢	٦٣	١-
• مؤشر تقدم قطاع الأعمال	٧٢	٧٦	٤-
• مؤشر الإبداع والابتكار	٩٣	٨٤	٩+

دراسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٥٦

## • تابع مؤشرات التنافسية

- تقدمت سورية عام ٢٠٠٨ بفارق نقطتين في تقرير التنافسية الدولي عن عام ٢٠٠٧، علماً أن عدد الدول المشمولة في التقرير ارتفع من ١٣١ دولة عام ٢٠٠٧ إلى ١٣٤ دولة عام ٢٠٠٨. وكان التحسن الملحوظ في مؤشرات الإبداع والابتكار والمؤسسات العامة والخاصة
- أهم الصعوبات التي تواجه بيئة الأعمال مرتبة حسب درجة الأهمية (حسب تقرير التنافسية):
  - البيروقراطية
  - الفساد
  - ضعف البنى التحتية
  - عدم كفاية القوى العاملة المؤهلة
  - صعوبة الحصول على التمويل
  - تشريعات العمل المقيدة
  - ضعف أخلاقيات العمل في القوة العاملة المحلية
  - قوانين العملات الأجنبية
  - قوانين الضرائب

## في مجال السياسة النقدية

### الأهداف الإستراتيجية

١. تفعيل دور مصرف سورية المركزي بشكل أكثر إيجابية (بما يدعم أهداف النمو)
٢. إصدار التشريعات اللازمة لدعم استقلالية المصرف المركزي وبناء النظام المصرفي
٣. تحديد الوظائف التشغيلية والوسيطه للسياسة النقدية الجديدة (استقرار الأسعار)
٤. تحديد أدوات السياسة النقدية الجديدة

## الأهداف الكمية للخطة

المطلوب	المؤشر
تمويل ١٨ شهر من المستوردات	احتياطيات النقد الأجنبي
زيادة ٥٠% خلال الخطة	الودائع الإجمالية
زيادة ١٠% سنوياً	التسليفات للقطاع الخاص
٥% سنوياً	التضخم
تذبذب بحدود ٥% كحد أقصى	أسعار الصرف
٣٠٠ مليار خلال الخطة	سندات خزينة

## (الواقع الراهن) تحديث البيئة التشريعية الناظمة

### • تشريعات إحداث المؤسسات المالية

- المصارف الخاصة والإسلامية
- مؤسسات ومكاتب الصيرفة
- مصارف التمويل الصغير
- مؤسسات التأمين

### • تشريعات الرقابة على المؤسسات المالية

- معايير بازل ٢
  - إدارة المخاطر
  - معايير كفاية رأس المال
- غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- معايير الرقابة على المصارف الإسلامية

## (الواقع الراهن) تفعيل دور مصرف سورية المركزي

١. ملامح دور حقيقي للمصرف المركزي في رسم وتنفيذ سياسة نقدية فاعلة ثابتة ومعلنة تتناسب مع البناء الاقتصادي الجديد من خلال:
  - تحديد هدف نهائي طويل المدى يتمثل بالحمل على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم من خلال:
    - استهداف سعر الصرف على المدى المتوسط وصولاً لتحقيق الهدف النهائي (استقرار الأسعار).
      - ✓ تم تحقيق استقرار سعر الليرة السورية من خلال تطبيق حزمة من الإصلاحات:
      - ✓ إعادة مهمة تحديد سعر الصرف إلى مصرف سورية المركزي
      - ✓ توحيد سعر الصرف ابتداءً من بداية ٢٠٠٧.
      - ✓ اعتماد تطبيق مراكز القطع الأجنبي.
      - ✓ ترخيص مزاولة مهنة الصيرفة
      - ✓ تحرير معظم الحساب الجاري من ميزان المدفوعات
      - ✓ تنويع الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية بما يتناسب ومكونات وحدة حقوق المسحب الخاصة
      - ✓ اعتماد عملة اليورو بدلاً من الدولار الأمريكي في جميع تعاملات القطاع العام والمشارك
    - تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على المدى القصير الأجل (أسعار الفوائد، الاحتياطيات الإجبارية، احتياطي السيولة الإلزامي).

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٤١

## (الواقع الراهن) تفعيل دور مصرف سورية المركزي

٢. دور حقيقي للمصرف المركزي في الارتقاء بسوية الرقابة المصرفية وضمان سلامة النظام المصرفي، بما يتناسب والمعايير والأعراف الدولية حيث تم:
    - تطوير عمل مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف، ورفعها بالكوادر المناسبة وتدريب العاملين فيها وزيادة مهاراتهم وخبراتهم.
    - اعتماد تطبيق أهم معايير الرقابة المصرفية الدولية وعلى رأسها معايير بازل ٢ في مجالات مثل:
      - إدارة مخاطر السيولة
      - إدارة مخاطر الائتمان
      - تصنيف مخاطر الديون
      - نظام تكوين المؤنونات للديون غير المنتجة
      - الحدود القصوى المسموح بها لتركز المخاطر المصرفية
      - التعليمات الخاصة بالمخاطر التشغيلية، ومعايير كفاية رأس المال.
- (مما ساهم بتحقيق درجة عالية من الانضباط المالي وتجنب القطاع المصرفي في سورية لأثار الأزمة المالية العالمية).

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٤٢

## الواقع الراهن (تعميق السوق والمنظومة المالية)

### ٣. تم بناء منظومة عمل مصرفي متينة، واسعة، ومتنوعة تضم:

- تزايد عدد المصارف من (ثمانية مصارف، ٢ منها خاصة، عام ٢٠٠٥) إلى ثمانية عشر مصرفاً تعمل وتتنافس جنباً إلى جنب، تسعة منها خاصة وثلاثة إسلامية، لغاية ٢٠٠٨.
- ثمانية شركات تأمين (عامة، خاصة، تأمين تكافلي).
- ٢١ مكتب وشركة صرافة. (عاملة)
- ازداد عدد فروع المصارف في سورية من (٣٠٠) فرع عام ٢٠٠٥، إلى (٤٤٢) فرعاً ومكثراً لغاية أيلول ٢٠٠٨.

### ٤. تعميق السوق المالي والمصرفي

- تفعيل سوق بين المصارف
- شهادات الإيداع المصرفية
- التمويل الصغير
- تمويل المستوردات
- تحرير عمليات القطع الأجنبي
- تمويل الاستثمارات

دراسة مجلس الوزراء / فريق الفني الاقتصادي

٤٣

## الواقع الراهن (الودائع)

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إجمالي الودائع (ملايين الليرات)	٦٦٦٦٦٦	٧٣٣٢٥٣	٨٠٤٤٥٧	٩٢٤٤٤٨	١٠٣١٨٤٨
معدل نمو الودائع	٨,٣%	٩,٥%	٩,٧%	١٤,٩%	١١,٦%
النمو الإجمالي للودائع خلال الخطة		من نهاية ٢٠٠٥ لغاية أيلول ٢٠٠٨			٤٠,٧%
النمو المخطط (الهدف الكمي للخطة)		من نهاية ٢٠٠٥ لغاية نهاية ٢٠١٠			٥٠%
الودائع لأجل	٧%	١٣%	٢٦%	٢٩%	٣٠%
الودائع بالقطع الأجنبي	٦٤١٢٥	٩٥٧٥٣	١٥٦٤٤١	١٨٤٩٤٢	٢٠١١٧٢
نسبة الودائع بالقطع الأجنبي	١٠%	١٣%			١٩%

١. نمت الودائع الإجمالية بنسبة ٤٠,٧% خلال الأعوام الثلاثة الماضية
٢. ازدادت نسبة الودائع بالقطع الأجنبي من ١٣% إلى ١٩% من إجمالي الودائع
٣. تغيرت التركيبة الهيكلية للودائع نحو الاستقرار حيث ازدادت نسبة الودائع لأجل من ١٣% إلى ما يزيد عن ٣٠%

دراسة مجلس الوزراء / فريق الفني الاقتصادي

٤٤

## الواقع الراهن (التسليف)

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مجموع التسليفات	٤٤٢١٦٦	٥٣٢٣٢٣	٦٠٠٨٠٢	٧٣١١٢٦	٩١٢٠٠٨
معدل نمو التسليف سنوياً %		%٢٠	%١٢	%٢٣	%٢٨
النمو الإجمالي للتسليف خلال الخطة			٢٠٠٨ - ٢٠٠٦		٧٧٪
التسليف المقدم للقطاع الخاص	١٤٧٧٦٩	٢٢٢٥٢٨	٢٥٤٧٥٠	٣٠٥٥٢٤	٣٧٥٢٧٥
نمو التسليف للقطاع الخاص (مطلق)			١٤٪	٢٠٪	٢٣٪
التسليف للقطاع الخاص (نمو مخطط)					سنوياً ١٠٪

- نما التسليف الإجمالي بمعدل ٧٧% ما بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨
- فاقت معدلات نمو التسليف للقطاع الخاص ما هو وارد في الخطة لهذا المؤشر بمقدار الضعف تقريباً

## الصعوبات أمام تطبيق السياسة النقدية

- تأخر انجاز التعديلات اللازمة على قانون النقد الأساسي وقانون المصارف
- تأخر إصدار أذونات وسندات خزينة
- عدم التمكن من تفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (نافذة الحسم، عمليات السوق المفتوحة)
- تبعية للسياسة المالية وعم اكمال السيطرة على العرض النقدي (مصارف عامة، تمويل الدعم، التشابكات المالية)

## الخطوات القادمة في المجال النقدي

- انجاز التعديلات المطلوبة لقانون النقد الأساسي رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٢ وقانون إحداث المصارف.
- متابعة إعادة هيكلة المصرف المركزي وتحديث المهام الموكلة لكل مديرية، واستحداث عدد من المديريات والأقسام الجديدة بما ينسجم والمهام الجديدة للسياسة النقدية.
- الاستمرار بتعميق السوق المالي مع متابعة تطوير عملية الرقابة المصرفية وصولاً إلى رقابة محكمة منسجمة مع أفضل المعايير الدولية.
- استكمال إصدار تشريعات التمويل والرهن العقاري والتمويل التآجيري.

## أهداف السياسة المالية بحسب الخطة الخمسية العاشرة

### الأهداف العامة

- العمل على زيادة مرونة الإيرادات عن طريق توسيع القاعدة الضريبية والتعبئة المثلى للموارد المحلية
- تحسين المستوى المعيشي وإعادة توزيع الدعم لمستحقيه
- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- العمل على إعادة توزيع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة وفاعلية

### الأهداف الكمية

- زيادة محدودة في نسبة العجز إلى حوالي (٤-٥%) من الناتج المحلي الإجمالي علي أن يعود مستوى العجز إلى حوالي ٣% سنة ٢٠١٠ مع الإبقاء على مستوى دين معقول
- تحقيق زيادة هامة ولكن واقعية في حجم ونسبة الإيرادات الضريبية من ١٠ إلى (١٦-١٨%) تأتي (٤-٥%) منها من الضرائب غير المباشرة و(١٢-١٣%) من الضرائب المباشرة وهذا يعني زيادة سنوية في الإيرادات الضريبية (١٠%) سنوياً، رغم هذه الزيادة سيظل العبء الضريبي أقل بكثير من الممكن وذلك مقارنة بالنموذج ذات الأوضاع المماثلة والوصول إلى ما نسبته (٧%) للإيرادات غير الضريبية غير النفطية و(٥,٧ - ٨%) للإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠
- أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري فسوف يزداد من ١٢% عام ٢٠٠٥ إلى ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠ مع العمل على رفع كفاءته
- أما بالنسبة للإنفاق الجاري فسوف يصبح (٢٠,٥-٢٥%) من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى العمل على ترشيد النفقات الإدارية والتحويلية وزيادة الرواتب والأجور مع التأكيد على عدم تجاوز عجز الموازنة العامة (٥%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠
- وسوف يرتفع الدين العام في حدود مقبولة خلال الخطة العاشرة من ٣٧% عام ٢٠٠٥ إلى (٤١-٤٤%) عام ٢٠١٠

## عجز الموازنة

عجز الموازنة العامة		مليون ليرة سورية			
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	البيان
٤٠٧٨٠٠	٤٥٨٨٣٠	٤٣٤٨٦٥	٣٥٦٢٩٠	٣٤٢٤٦٥	الإيرادات
٦٠٠٠٠٠٠	٥٢٠٥٣١	٤٩٣٧٠٠	٤٣٤٤٠٢	٤٠٥٦٤٥	التفقات
-١٩٢٢٠٠	-٦٤٧٠١	-٤٨٨٨٣٥	-٧٨٦١٢	-٦٢١٨٠	الميزان المتبقي ( العجز / الفائض )
٢٢٥١٠٨١	٢٠١٨٨١٠	١٦٦٨٨٨٠	١٤٢٢٧٦٢	١٢٦٣١٢٥	الناتج المحلي الإجمالي ( أسعار جارية )
	-٢٠٠٤	-٢٠٤٦	-٢٠٠٢	-٤٠٦٦	نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي
-٨٠٤١	-٤٠١٧	-٥٠٢			العجز المخطط

لقد تم الحفاظ على عجز موازنة ضمن الحدود المستهدفة في الخطأ الخمسية العاشرة وهي (٤-٥%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ فقد بلغ عجز الموازنة نسبة ٥,٠٢% و ٣,٤٦% على التوالي وانخفض في عام ٢٠٠٧ ليبلغ نسبة (٣,٠٥%) وهذا يعكس معدل طبيعي بالنسبة للإقتصاد مثل الإقتصاد السوري، ويعكس العجز في عام ٢٠٠٨ (٨,٥٤%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك حسب أرقام موازنة عام ٢٠٠٨ والأرقام التقديرية الأولية للناتج المحلي الإجمالي والجدير بالذكر وحسب الجدول أعلاه أن العجز المخطط عادة أعلى من العجز الفعلي.

مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٥٠

## عجز الموازنة غير النفطية

عجز الموازنة غير النفطية		مليون ليرة سورية			
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	البيان
٢٢٧٥٦٨	٢٥٤١٨٩	٢٠٧٨٧٨	٢٥٧٢٦٩	٢٠١٢٦٥	الإيرادات غير النفطية
٤١٢١١	١٢٥٥٦٤	١٠٢٠٤٨	٨٦٢٢١	٤٨٠٢٢	منها : فوائد التمرات الذخيرة
٦٠٠٠٠٠٠	٥٢٠٥٣١	٤٩٣٧٠٠	٤٣٤٤٠٢	٤٠٥٦٤٥	التفقات
-١٧١١٧٢	-١٦٤٣٧٥	-١٨٥٨٢٢	-١٧٥٠٢٩	-٢٠٢٣٧٠	الميزان المتبقي غير النفط (العجز/الفائض)
٢٢٥١٠٨١	٢٠١٨٨١٠	١٦٦٨٨٨٠	١٤٢٢٧٦٢	١٢٦٣١٢٥	الناتج المحلي الإجمالي (أسعار خربية)
-١٤٠١	-٧٠٤٨	-١٠٠٤١	-١١٠٦٥	-١٩٠١١	نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي

تحسنت الموازنة غير النفطية نتيجة زيادة الإيرادات غير النفطية وفوائض الشركات العامة وهذا أدى إلى تراجع العجز من (١١,٦٥%) عام ٢٠٠٥ إلى (١٠,٩٤%) عام ٢٠٠٦، أما في عام ٢٠٠٧ فقد بلغ العجز ما نسبته (٧,٩٩%) ويعتبر هذا مؤشر إيجابي وذلك بسبب الاعتماد التدريجي على الإيرادات غير النفطية وزيادتها، أما في عام ٢٠٠٨ وحسب أرقام الموازنة فمن المتوقع أن يبلغ العجز ما نسبته ١٢,١٠% استناداً للأرقام الأولية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٥١

## الإيرادات الضريبية

مليار ليرة سورية		الإيرادات الضريبية			
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	م
٢٠٩	٣٠٤	٢٩٦,٦	٢٥٩,٥	٢٣٨,٧	الحصيلة الفعلية للضرائب و الرسوم
١,٣٧	١,٨١	١٧,٩	٥,٦	-	معدل نمو النمو
٢٢١	٢٠٢,٤٦	١٩٦,٣	١٦٠,٧	١٤٥,٤	منها الإيرادات الضريبية غير النفطية
١,١٦	٣,١٤	٢٢,٤٢	١٠	-	معدل نمو النمو

لا شك أن هناك حجم غير محدد من التهرب الضريبي وذلك لوجود فجوة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين معدل نمو الإيرادات الضريبية ورغم أن هناك حجم كبير من الاقتصاد السوري (اقتصاد الظل) مازال خارج النظام الضريبي. فقد ازدادت الحصيلة الفعلية للضرائب والرسوم محققة زيادة سنوية ما نسبته ٥.٦% عام ٢٠٠٥ لترتفع إلى ١٧.٩% عام ٢٠٠٦ إلا أنها عانت للانخفاض إلى ما نسبته ١.٨٢% عام ٢٠٠٧ وهذا أقل من النسبة المستهدفة سنوياً في الخطة الخمسية العاشرة وهي (١٠%). إلا أن هناك زيادة في حصيلة الضرائب غير النفطية والتي بلغت ١٠% في عام ٢٠٠٥ وارتفعت لتصل إلى ٢٢.٣٥% عام ٢٠٠٦ أما في عام ٢٠٠٧ بلغت (٣.١٤%) وهذا يدل على تحسن مساهمة القطاع الخاص في عاين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ ومن ثم تراجعها بشكل كبير في عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع زيادة حصيلة الضرائب غير النفطية بنسبة ٩.١٦% في عام ٢٠٠٨ عنه في عام ٢٠٠٧.

## العبء الضريبي

مليار ليرة سورية					السنة
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	المسجلة لفترة الضرائب والرسوم
٣٠٦	٣٠٢	٢٦٦,٦	٢٥١,٥	٢٣٨,٢	الناتج المحلي الإجمالي (بأسطر لفترة)
٢٢٥١,٠٨	٢,١٩,٨١	١,٦٩,٤٨	١,٤٩٣,٧٦٣	١,٦٦٣,١٣٨	العبء الضريبي

- لا يزال متوسط العبء الضريبي عند حدود ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٥ \_ ٢٠٠٧) وتعتبر هذه النسبة منخفضة قليلاً
- بالنسبة لبعض الدول يبلغ العبء الضريبي ٣٧,٤% في السويد، ٤٩,١% في الدانمارك ٢٦,٦% في الاتحاد الأوروبي، ٢١,١% في المغرب و١٩,٦% في الأردن كوسطي في عام ٢٠٠٥

وحدة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٥٣

## الإنفاق العام

مليون ليرة					السنة
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	الإنفاق الجاري
٣٤٠٠٠	٣٢٩٥٧	٣١٢٢٣	٢٩٧٠٤٤	٢٨٨٤٩٨	الإنفاق الاستراتيجي
٢٢٠٠٠	١٩٨٣٦	١٧٥١٨٢	١٨٤٣٣٨	١٩٦٦١٧	إجمالي الإنفاق العام
٦٠٠٠٠	٥٢٠٢١	٤٩٣٧٠٠	٤٣٦٤٠٢	٤٠٤٩٤٥	نسبة الإنفاق الجاري من الناتج المحلي الإجمالي
١٦	١٦	١٦	١٦	٢٠	نسبة الإنفاق الاستراتيجي من ناتج المحلي الإجمالي
٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	١٤	الناتج المحلي الإجمالي (أسعار جارية)
٢٢٥١,٠٨١	٢,١٩٨,٨١٠	١,٦٩٨,٤٨٠	١,٤٩٣,٧٦٣	١,٦٦٣,١٣٨	

ما زال **الإنفاق الجاري** يشكل النسبة العظمى من مجمل الإنفاق العام حيث يشكل حوالي ٦٠% من إجمالي الإنفاق العام، وقد شكل ما نسبته ١٩% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وانخفضت النسبة إلى ١٦% عام ٢٠٠٧، وهذه النسبة مازالت منخفضة استناداً إلى ما جاء في الخطة الخمسية العاشرة حيث خطط أن تكون نسبة الإنفاق الجاري بين (٢٠ - ٢٥%) من الناتج المحلي الإجمالي. أما في عام ٢٠٠٨ فمن المتوقع أن يحافظ الإنفاق الجاري على نسبة ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠٠٨.

أما **الإنفاق الاستثماري** فخطط له ليشكل ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت نسبته (١٢%) في عام ٢٠٠٥ و(١٠%) في الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وحسب تقديرات الموازنة لعام ٢٠٠٨ من المتوقع أن يحافظ على نسبة ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠٠٨.

في كل الأحوال مازال الإنفاق الاستثماري يعاني عموماً من ضعف العائد، وعدم الاستخدام الأمثل ولم يصل إلى النسبة المخطط لها في الخطة الخمسية العاشرة.

وحدة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٥٤

## الدين العام

مليار ليرة سورية		الدين العام		
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٤٤٤,٥	٤٥٩,٥	٤٥٣,٣	٤٥٦,٤	الدين العام الداخلي
٢٦٥,٥	١١٨,٤	١٨٨,٦	٢٢٤,٦	الدين العام الخارجي
٢٢٠,٥	١٢٧,٩	١٤١,٩	١٨١	إجمالي الدين العام
٣٦	٣٧	٤٣	٥٤	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١٤,٨١	١١٨٨,٤٨	١٤١٣,٧١٣	١٢١٣,١٣٨	المبلغ المحط الإجمالي بالأسطر الخارجية

شكل إجمالي الدين العام ما نسبته ٤٣% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ إلا أنه انخفض في عام ٢٠٠٦ ليشكل ٣٧% و ٣٦% في عام ٢٠٠٧ وهذه النسبة ما تزال دون مستوى النسبة الموضوعية في الخطة وهي (٤١ - ٤٤%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعطي المجال للتوسع في الإقراض وخاصة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الضرورية

ورئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٥٥

## التشغيل والعمالة

- كما تمت الإشارة سابقاً فإن البطالة في سورية ما تزال منسجمة مع توجهات الخطة في هذا الجانب.
- إن المؤشرات الأولية عن النصف الأول من عام ٢٠٠٨ تشير إلى ارتفاع موسمي في البطالة إلى حدود ٩% وهذا يتجاوز الموضوع في الخطة لعام ٢٠٠٨ إلا أن البطالة عادة في النصف الأول من العام ترتفع قياساً بنصفه الثاني
- ارتفعت إنتاجية العامل من ٢٤٥ ألف ليرة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٦٠ ألف ليرة عام ٢٠٠٧ أي بمعدل نمو سنوي وسطي مقداره ٣,٣%، وتركزت الإنتاجية المرتفعة في قطاع المال والتأمين والعقارات إذ بلغت ٥٣٣ ألف ليرة عام ٢٠٠٧، وبلغت أقلها في قطاع البناء والتشييد (٧١ ألف ليرة سورية)

ورئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٥٦

## • تابع التشغيل و العمالة

- أما عدد المتعطلين فقد ازداد من ٤١٢ ألف متعطّل عام ٢٠٠٥ إلى ٥١٥ ألف في النصف الأول من عام ٢٠٠٨
- حقق الاقتصاد السوري حوالي ٢٧٩ ألف فرصة عمل مستقرة ودائمة تعمل أكثر من ٣٠ ساعة أسبوعياً إضافة إلى أعداد كبيرة غير محددة بعد ممن يعملون عملاً جزئياً أو موسمياً وهذه إحدى أهم مشاكل سوق العمل في سورية وتتطلب السعي لتحويل هؤلاء العمال إلى عمالة مستقرة، ولكن ما زال هناك حاجة لخلق حوالي ٤٠٠ ألف فرصة عمل في العامين المقبلين للسيطرة على معدل البطالة ضمن النسب المقبولة

ورشة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٥٧

## تركيبية المشتغلين

الأعوام	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨*
يعمل بدون أجر	٨,٨	٨,٧	٨,٣
يعمل بأجر	٥٦,٦	٥٣,٧	٦٠,٧
صاحب عمل	٨,٥	٨,٥	١٠,٤
يعمل لحسابه	٢٥,٨	٢٨,٩	٢٠,٦

تشير تركيبية المشتغلين بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ إلى ارتفاع نسبة من يعمل لحسابه من ٢٥,٨% في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٨,٩% في عام ٢٠٠٦ وتقدر بنحو ٢١% في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، وهذا يشير من ناحية ثقافة العمل إلى الاهتمام بتأسيس المشاريع الفردية

ورشة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٥٨

## بطالة الشباب

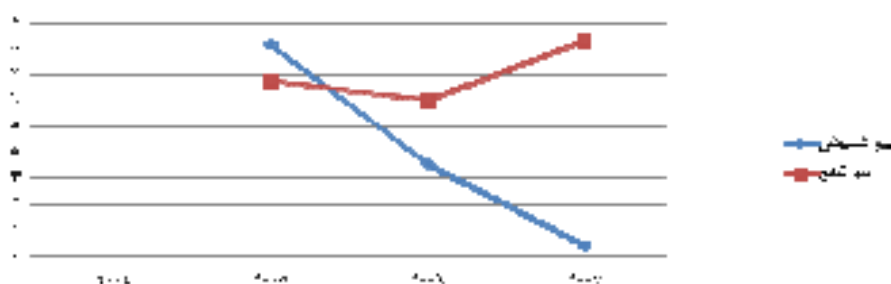
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
بطالة الشباب ٢٤ - ١٥	١٨,٦%	١٨,٣%	١٨,٤%

تكمن المشكلة الأكبر في البطالة في سورية بتركزها في فئة الشباب (١٥ - ٢٤ سنة) رغم أن معدلها (أي البطالة) في هذه الفئة انخفض من ٢٤% عام ٢٠٠٥ إلى ١٤% عام ٢٠٠٧، ومع أن هذا الانخفاض يعتبر مؤشر جيد إلا أنه مع ذلك يوجد حاجة لتطوير سياسات وتشريعات سوق العمل وتعميق الإصلاح وتحسين بيئة الأعمال بهدف زيادة الاستثمارات اللازمة لخلق فرص العمل المناسبة لفئة الشباب

ورشة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٥٩

## نمو الناتج ونمو عدد مشغولين



يبين الشكل وجود علاقة عكسية بين نمو المشغولين ونمو الناتج في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ وهذا يدل على:

- اعتماد النمو الاقتصادي على رأس المال بالدرجة الأولى
- قصور المهارات الحالية للعمالة المتاحة في سوق العمل عن تلبية متطلبات النمو الاقتصادي وهذا يؤكد على أهمية العمل على تطوير وإعادة تأهيل العمالة في سورية.

ورشة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٦٠

## التنمية البشرية والحد من الفقر

### إستراتيجية الحد من الفقر

#### ❖ ربط السياسات الاقتصادية الكلية بالحد من الفقر

- الجمع بين النمو وعدالة التوزيع في آن واحد.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي المستدام.
- إعادة توزيع الدعم والإعانات بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

#### ❖ الاستثمار في قطاعات التنمية البشرية

- للقضاء على الأمية بين الفئات الفقيرة والمناطق الأقل نمواً.
- تطبيق نظام التأمين الصحي.
- للمناطق العشوائية في الحضر والمدن.
- للحد من عمل الأطفال.

## ❖ توسيع الفرص الاقتصادية للفقراء والمناطق الأقل نمواً من خلال المشاريع الاستهدافية

- برنامج وطني لتطوير المناطق المتخلفة والنائية.
- تأسيس مصارف تتوجه للتنمية الريفية والتمويل الصغير.

## ❖ برامج الحماية الاجتماعية للفقراء وتوسيع شبكات الأمان

- استثمار أموال التأمينات الاجتماعية بمشاريع مأمونة.
- اعتماد نظام الإعانات النقدية المباشرة.
- توفير برامج الحماية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة.

## مؤشرات الفقر المادي

ويعرف بعدم القدرة على الوصول إلى الحد الأدنى من الحاجات الأساسية التي تشمل السلع الغذائية وغير الغذائية والخدمات.

- انخفضت نسبة الفقراء في سورية من ١٤.١٨ % عام ١٩٩٧ إلى ١١.٤ % من السكان عام ٢٠٠٤ وانخفضت هذه النسبة إلى حوالي ١١.٠٢ % عام ٢٠٠٧.

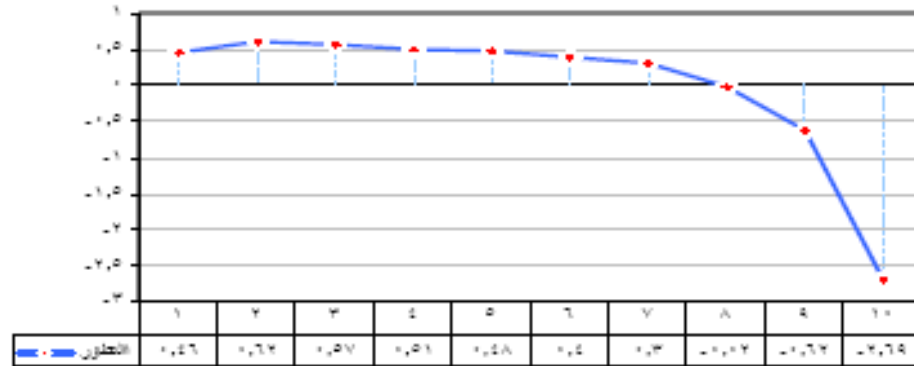
- المؤشر الثاني لقياس الفقر هو فجوة أو عمق الفقر ونسبته ٢.٩٣ % عام ١٩٩٧ وأصبحت ٢.١٣ % في عام ٢٠٠٤. لتصل إلى ١.٧٧ % عام ٢٠٠٧ حيث تعتبر فجوة الفقر في سورية سطحية (وهو مقدار يعد أو قرب الفقراء عن خط الفقر ويعبر عنه أيضاً بالقيمة النقدية اللازمة لرفع الفقراء تحت خط الفقر إلى خط الفقر).

- انخفضت حدة الفقر من ٠.٩٣ عام ١٩٩٧ إلى ٠.٦٣ عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٠.٤٥ في ٢٠٠٧.

ويشير هذا المقياس إلى درجة التماسك في توزيع الدخل أو الإنفاق للفقراء تحت خط الفقر.

## عدالة توزيع الدخل

معدل الفرق بين حصص العشر من إجمالي الإنفاق بين ٢٠٠٤-٢٠٠٧



- انخفضت قيمة معامل جيني من (٠.٣٧) عام ٢٠٠٤ إلى (٠.٣٦) عام ٢٠٠٧ مما يدل على تحسن في عدالة توزيع الدخل في سورية.
- ازدادت حصة العشر الأثقل من السكان بمقدار (٠.٤٦%) من إجمالي الإنفاق عام ٢٠٠٧ عن ٢٠٠٤
- انخفضت حصة العشر الأغنى من السكان بمقدار (-٢.٦٩%) من إجمالي الإنفاق عام ٢٠٠٧ عن ٢٠٠٤

ورئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٦٥

## قطاع الصحة

نتيجة للجهود المبذولة في القطاع الصحي تطورت المؤشرات الصحية بشكل ملحوظ خلال منتصف الخطة الخمسية العاشرة فقد:

- ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة من ٧١.٦ سنة في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٢.٧ سنة في منتصف عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تصل إلى ٧٥ سنة في نهاية الخطة، نتيجة لتحسن الأوضاع التغذوية والانخفاض النسبي في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من ١٩.٣ وفاة لكل ألف ولادة حية عام ٢٠٠٤ إلى ١٨.١ وفاة في عام ٢٠٠٧، والمخطط أن تصل إلى ١٤ وفاة لكل ألف مولود حي في نهاية الخطة الخمسية العاشرة.
- انخفض معدل وفيات الرضع من ١٧ وفاة لكل ألف ولادة حية عام ٢٠٠٦ إلى ١٦.٥ وفاة لكل ألف ولادة حية في عام ٢٠٠٧ (والمخطط تخفيضه في نهاية الخطة إلى ١٢ وفاة لكل ألف مولود حي)
- حافظ معدل وفيات الأمهات على ٥٦ وفاة لكل مئة ألف ولادة عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧. بالرغم من ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة ٤٩.٥% في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٩.٨% في عام ٢٠٠٨، وارتفاع نسبة الولادات التي تتم على أيدي صحية متربة من ٨٩.٧ عام ٢٠٠٤ إلى ٩٤.٣% في عام ٢٠٠٧

ورئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٦٦

## تابع

- بلغ الإنفاق السنوي الوسطي على الصحة (الحكومي والخاص) حوالي ٧١ مليار ليرة سورية قدر منها الإنفاق الخاص الشخصي بنسبة ٥٤%. كما شكل الإنفاق على الصحة حوالي ٢,٩% من إجمالي الناتج المحلي. وبلغت نسبة الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي من إجمالي الإنفاق العام الحكومي خلال السنوات الأولى للخطة الخمسية العاشرة ما يقارب ٥,٥%، شكل الإنفاق الجاري منها ٨٢%
- بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي ٣٢,٥ دولار في عام ٢٠٠٥ وارتفع إلى ٣٨ دولار في عام ٢٠٠٧ وبمقابل ذلك فقد ارتفع الإنفاق الشخصي الخاص للفرد من ٣٢,٥ دولار للفرد الواحد سنوياً في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٤ دولار في عام ٢٠٠٧ مما أدى إلى زيادة الأعباء المالية للفرد على الصحة
- إن التطور الحاصل في المؤشرات الصحية كان نتيجة لتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع المتركزة في دعم وتطوير برامج الصحة العامة والصحة الإنجابية للسكان والتي بلغ الإنفاق عليها حتى منتصف المدة ما مقداره ١٢,١٢٢ مليار ليرة سورية. وهذه المرامي الكمية تتفق عموماً مع المرامي المتوقعة لمنتصف المدة

دراسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٦٧

## بعض مؤشرات القطاع الصحي

المؤشر	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	نهاية الخطة
العمر المتوقع عند الولادة	٧١,٦ سنة			٧٢,٧	٧٥ سنة
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف ولادة حية)	١١,٣		١٨,١	١٨,١	١٤
معدل وفيات الرضع		١٧	١٦,٥	١٦,٥	١٢
معدل وفيات الأمهات (لكل مئة ألف ولادة حية)		٥٦	٥٦		
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة	\$ ٣٢,٥		\$ ٣٨		
متوسط إنفاق الفرد على الصحة	\$ ٣٢,٥		\$ ٤٤		

دراسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٦٨

## قطاع التعليم

- ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي من ١١,١٣% عام ٢٠٠٥ إلى ١٢% عام ٢٠٠٧، في حين أن الخطة الخمسية العاشرة هدفت إلى تحقيق نسبة ٣٠%، بينما تجاوز معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي الهدف المرحلي للخطة المحدد بـ ٨٥%، فقد ارتفع هذا المعدل من ٨٢% عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٩٢% عام ٢٠٠٧، في حين انخفض معدل التسرب من التعليم الأساسي من ٣,٨% عام ٢٠٠٤ إلى ٢,٣% عام ٢٠٠٧ وهذه المؤشرات تتجاوز الهدف المرحلي لمنتصف الخطة، فيما تهدف الخطة الخمسية للوصول إلى نسبة ١% في نهاية ٢٠١٠، بينما لم يطرأ أي تطور على معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي يشقيه العام والمهني خلال الفترة بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ (بقيت بحدود ٣٤%) على الرغم من ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي العام من ٢٥% عام ٢٠٠٥ إلى ٢٦,٢% عام ٢٠٠٧ نتيجة ارتفاع معدلات التسرب من التعليم الثانوي المهني
- انخفض متوسط عدد الطلاب في الشعبة ولقل معلم من ٢٨ تلميذ في الشعبة و ٢٨ تلميذ للمعلم عام ٢٠٠٥ إلى ٢٦ تلميذ في الشعبة و ٢٢ تلميذ للمعلم عام ٢٠٠٧، إلا أن هذا التحسن كان طفيفاً في مجال التعليم الثانوي العام الذي حافظ تقريباً على نفس النسب بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ بينما تحسن في مجال التعليم الثانوي المهني من ٣٢ تلميذ في الشعبة و ٧ تلميذ للمعلم عام ٢٠٠٥ إلى ٢٩ تلميذ في الشعبة و ٦ تلميذ للمعلم عام ٢٠٠٧.

ورئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٦٤

### تابع

- ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي من ١٧% عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٢٥% عام ٢٠٠٨ وهذا الانجاز هو المطلوب لنهاية الخطة وقد تم تحقيقه بمنتصف المدة، نتيجة رفع معدلات القبول بالتعليم العالي والتوسع الأفقي للجامعات، وزيادة عدد الكليات من ٦٣ كلية عام ٢٠٠٥ إلى ١١١ كلية عام ٢٠٠٨
- أما فيما يتعلق بالأمية فقد انخفض معدلها من ١٩% عام ٢٠٠٤ إلى ١٤,٢% عام ٢٠٠٨ متجاوزة المرمى الكمي لمنتصف المدة والمحدد بـ ١٦,٨% مترافقة بإعلان محافظات القنيطرة والسويداء وطرطوس كمحافظات خالية من الأمية بمفهومها التقليدي عام ٢٠٠٨
- وبخصوص الإنفاق على التعليم فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الموازنة العامة للدولة من ١٦% عام ٢٠٠٥ إلى ١٦,٥ عام ٢٠٠٧ من إجمالي الموازنة العامة.

ورئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٦٥

## بعض مؤشرات قطاع التعليم

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٧	تهمة الخطأ
نسبة الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي	١١,١٣%	١٢%	٣٠%
معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي	٨٢%	٩٢%	٩٨%
معدل التسرب من التعليم الأساسي	٣,٨%	٢,٣%	١%
معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي بشقيه العام والمهني	٣١%	٣٤%	٨٥%
معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي العام	٢٥%	٢٦,٢%	=
متوسط عدد الطلاب في الشعبة	٢٨	٢٦	
متوسط عدد الطلاب لكل معلم	٢٨	٢٢	
معدلات الالتحاق بالتعليم العالي	١٧%	٢٥%	٢٥%
عدد التلكيات	٦٣	١١١ (٢٠٠٨)	
معدن الأمية	١٩%	١٤,٢% (٢٠٠٨)	
الإلتحاق على لتعليم (من المتوازنة)	١٦%	١٦,٥%	

دراسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٧١

## التنمية الإقليمية

قيما يلي جدول يبين عدد وتكاليف المشاريع المنفذة في المحافظات السورية خلال الأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ : ٢٠٠٧

المحافظة	عدد المشاريع المنفذة			التكاليف الاستثمارية (مليون ليرة سورية)		
	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧
سابق	١	٠	٠	٤٥	٠	٠
الريف	٢٨	٣٢	٣٠	١,٨٧٥	١٩٨٤٤	١٢٩٦٩
حلب	٢٠	٤١	٨١	٤٦٧٧	١١٤٧٧	١١٥٦٩
حمص	١٢	٩	٧	٢٢٢٦	٢٨٤٣	٣٦٣٢
حماة	١	٣	١٦	٣١٦	٧١٩	٤٨٨٦
لatakية	٣	٢	٤	١١٥٢	١,٠٦٥	٥٩٣
طرطوس	٣	١	٣	٤٢٢	٩٢	١٥٥٧
سراة	٣	٣	١	١٩٦	٣٥٢	١١٩١
السويداء	٢	٠	٠	٢٢٥	٠	٠
الدير	٥	٢	١	١٢١٨	٣٢٦	٧٩
المنقة	٥	٨	٢	١٢,٣	١٣٦٤	١٩٣
الرقة	٨	١٠	١٠	١٣٥٦٩	١٩٤٩	٩١٣٥
إدلب	٣	٢	٨	٨٥٦	٤٦١	١٧٥٠
المنبج	٩٤	١١٣	١٦٤	٣٦٩٨٠	٤,٤٩٢	٥١٥٧٥

دراسة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٧٢

## • تابع التنمية الإقليمية

- يبدو أن هناك تفاوت إلى حد ما في توزيع المشاريع والإقبال على إقامتها عبر المحافظات السورية
- ما تزال المحافظات الشرقية (دير الزور، الرقة، إدلب) تعاني من ارتفاع معدل البطالة فيها قياساً بباقي المحافظات، وتعاني في الوقت نفسه من قلة المشاريع المحدثه فيها
- بناءً على ما سبق تعمل الحكومة حالياً على اتخاذ مبادرات وإجراءات لتشجيع الاستثمار في المنطقتين الشرقية والمناطق الأقل نمواً حيث وضع قسم من هذه الإجراءات في حزمه الإجراءات الاقتصادية لتنشيط الاقتصاد السوري

ورشة مجلس الوزراء / الفريق الفني  
الاقتصادي

٧٣

## دليل التنمية البشرية

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٤	مؤشر التنمية البشرية
٠,٧٩٤	٠,٧٨٥	٠,٧٧٥	دليل العمر المتوقع عند الولادة
٠,٧٨٥	٠,٧٥٧	٠,٧٥٤	دليل التحصيل العلمي
٠,٦٤١	٠,٦٣٧	٠,٦٣٦	دليل الدخل المحلي الإجمالي
٠,٧٤	٠,٧٢٦	٠,٧٢٢	دليل التنمية البشرية العام

شهدت مختلف مكونات الدليل تطوراً بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. وتحقق الارتفاع الأكبر في دليل التحصيل العلمي، بينما كان دليل حصة الفرد من الناتج هو الأقل تحسناً، أي أن التعليم في سورية لم يساهم في تحسين دخل الفرد خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧).

ورشة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٧٤

# الطريق السوري إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٧٥

## معايير اقتصاد السوق الاجتماعي

نقاط المقارنة	الإنجاز (منتصف ٢٠٠٨)		
	نعم	جزئياً "	لا
حقوق الحرية / النظام القانوني			
حرية التعاقد	*		
حرية الأعمال	*		
حرية الاستثمار	*		
حرية اختيار المهنة	*		
العقوبة الخاصة			
الأرض	*		
وسائل الإنتاج	*		
الدعاية التجارية	*		
القوانين التجارية			
قانون المساهمة	*		
قانون الشركات	*		
قانون الإفلاس			*
القوانين المصرفية		*	
قانون العمل			*
قانون المعنويات العامة			*

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٧٦

تابع :

نقاط المقارنة	الإيجاز (منتصف ٢٠٠٨)		
	نعم	جزئياً "	لا
<b>هياكل السوق التنافسية</b>			
الزراعة		x	
الصناعة		x	
السياحة	x		
الخدمات المالية		x	
النقل		x	
الطاقة			x
البناء		x	
المناجم والمقالع			x

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٧٧

تابع:

نقاط المقارنة	الإيجاز (منتصف ٢٠٠٨)		
	نعم	جزئياً "	لا
<b>آليات الاسعار</b>			
أسعار السلع		x	
اسعار الخدمات		x	
الأجور (القطاع الخاص)	(x)		
المقادة		x	
سعر الصرف		x	
<b>بيئة الأعمال الإيجابية</b>			
حرية الدخول إلى الاسواق		x	
حرية الحصول على التمويل		x	
الترخيص		x	
مناخ الاستثمار			x

رئاسة مجلس الوزراء / الفريق الفني الاقتصادي

٧٨

## تابع:

نقاط المقارنة	الإجاز (منتصف ٢٠٠٨)		
	نعم	جزيا "	٧
<b>الاندماج في الاقتصاد العالمي</b>			
النظام التجاري	x		
الاستثمار الاجنبي المباشر	x		
تحويل رأس المال		x	
العضوية في المنظمات العالمية		x	
الاتفاقيات التجارية	x		
<b>النظام المالي</b>			
النظام المالي المزيج		x	
استقلالية المصرف المركزي			x
أسواق المال وأدواته		x	
أسواق رأس المال وأدواته			x
<b>الإدارة العامة</b>			x

رئاسة مجلس الوزراء / فريق الفني الاقتصادي

٧٤

## تابع:

نقاط المقارنة	الإجاز (منتصف ٢٠٠٨)		
	نعم	جزيا "	٧
<b>أسواق العمل (القطاع الخاص)</b>			
نقابات العمال	x		
اتحادات ارباب العمل			x
المفاوضات الجماعية حول الاجور وشروط العمل			x
معايير العمل الاساسية			x
آلية النزاع		x	
مكاتب سوق العمل		x	
<b>سياسات الحكومة نحو السوق</b>			
السياسة الاقتصادية		x	
السياسة النقدية		x	
السياسة المالية		x	

رئاسة مجلس الوزراء / فريق الفني الاقتصادي

٨٠

تابع:

نقاط المقارنة	الإيجاز (منتصف ٢٠٠٨)		
	نعم	جواباً	لا
<b>المعد الاجتماعي</b>			
المساهمة في النمو الاقتصادي			*
استقرار الاسعار			*
نظام الضمان الاجتماعي			
الصحة	*		
البيئة			*
انتاجهم (قطاع خاص)			*
حق التنظيم والتدريب المهني	*		
التغطية الفعلية المتوازنة			*
<b>المؤسسات</b>			
المعالم - سيادة القانون		*	
هيئات الاشراف على:			
الضرائب		*	
المالية		*	
المعايير الصحية		*	
سوق العمل		*	
تقنيات العمل		*	
مركز الطب الاقتصادي			*
التعرف		*	